كلفة المرحلة الأولى 12 ملياراً و 500 مليون ريال

رئيس الجمهورية يضع الحجر الأساس لمشروع مليون خط هاتفي جديد

وزير الاتصالات: المشروع يرفد خزينة الدولة بمزيد من الإيرادات

■ صنعاء / سبأ:

وضع الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس الحجر الأساس لمشروع مليون خط هاتفي جديد لتوسيع خدمات الاتصالات والإنترنت، والتي تساوي تقريباً مجموع الخطوط العاملة في البلاد حتى الآن، والذي تنفذه المؤسسة العامة للاتصالات بتمويل ذاتي بتكلفة للمرحلة الأولى 12 ملياراً و 500 مليون ريال.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تنفيذ 700 ألف خط هاتفي، منها 227 ألف خط أنترنت (أي دي سي إل) عريض النطاق ، بينما تشمل المرحلة الثانية من المشروع تنفيذ 300 ألف خط معظمها خطوط أنترنت لا سلكي عريض النطاق بتقنية الجيل الرابع .

ومن المقرر استكمال المرحلتين في مدة تتراوح من 24 الى 30 شهراً، خلال الأعوام 2013 – 2015 م، حيث يسمح هذا المشروع بتحقيق نقلة نوعية في قطاع الاتصالات، ومضاعفة عدد مشتركي الهاتف الثابت، والإنترنت عريض النطاق في مختلف محافظات الجمهورية.

وكان في استقبال الأخ الرئيس عند وصوله موقع وضع الحجر الأساس وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر، ووكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشئون المالية والإدارية عبد اللطيف ابو غانم، ومدير عام المؤسسة العامة للاتصالات المهندس صادق مصلح، وعدد من المسئولين والقيادات بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسة العامة للاتصالات.

واستمع الأخ الرئيس بعد وضعه الحجر الأساس وتنفيذ المشروع رسمياً من قبل المعنيين إلى شرح شامل ومفصل عن مكونات ومراحل انجاز المشروع، والأهداف المتوخى تحقيقها من المشروع الذي يعد أهم مشروعات الاتصالات في ظل حكومة الوفاق الوطني .

ويتكون المشروع من ثلاثة مشاريع رئيسية الأول تطوير وتوسيع خدمات الهاتف الأرضي الثابت، والثاني زيادة خطوط النطاق العريض لخدمة الإنترنت، والثالث انتشار المزيد من خطوط الخدمات الهاتفية في المناطق الريفية النائية.

كما يهدف المشروع الى تطوير وتحديث وتوسيع البنية التحتية لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتجهيزاتها المتعددة، في عموم محافظات الجمهورية، بما يضمن تقديم خدمات أفضل، وقادرة على مواكبة مستجدات العصر، بالإضافة الى توصيل وتوفير خدمات الهاتف والإنترنت إلى المدن الرئيسية والعديد من المناطق النائية والريفية التي لم تصلها تلك الخدمات.

ويلبي المشروع احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية في كافة المواقع التي تشهد زيادة في الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات خاصة خدمة الإنترنت.

كما يسعى المشروع الى تنمية الموارد وتحقيق المزيد من الإيرادات الإضافية لخزينة الدولة، ويسهم في دعم الخطة الخمسية الرابعة للحد من البطالة والتخفيف من الفقر على المستوى الوطني، وبما يتوافق مع التوجيهات العالمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015م .

وأدلى الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية بتصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ووسائل الإعلام اعرب فيه عن سروره الكبير لتدشين هذا المشروع الرائد والمتمثل بمليون خط هاتفي وإنترنت في شبكة الاتصالات الوطنية يشمل جميع محافظات الجمهورية.

وأشار الأخ الرئيس إلى أن مثل هذا المشروع يمثل تطورا استثماريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبارك الأخ الرئيس الجهود التي بذلت في سبيل العمل من اجل هذا المنجز العظيم متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

وبدوره عبر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور احمد عبيد بن دغر عن سعادته وامتنانه لفخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية الذي وضع الحجر الأساس لهذا المشروع المهم، والذي يعد في الأساس اكبر مشروع تشهده الاتصالات في بلادنا حتى الآن.

وأوضح الوزير بن دغر أن المشروع يعكس توجيهات الأخ الرئيس وحكومة الوفاق الحريصة على تطوير وتحديث قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارك فخامته لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة ومؤثرة وضرورية لمواكبة متطلبات العصر الراهن، ولما له من دور فاعل في تنمية وتطوير مختلف مجالات الحياة الإنسانية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

وأشار إلى أن هذا المشروع سوف يطور مستوى أداء خدمات الاتصال بصورة ملحوظة، وسيساعد على تقديم هذه الخدمات بصورة أفضل وبأسعار معقولة، كما أنه مشروع سوف يرفد موازنة الدولة بمزيد من الإيرادات التي بدورها سوف تحسن المستوى المعيشي للشعب،وللعاملين في قطاع الاتصالات بوجه خاص.

كما أشاد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بالجهود الرائعة لمهندسي وموظفي وعمال الوزارة والمؤسسة، والشركات التابعة لها الذي يعود الفضل الأول والأخير لهم النجاحات المحققة في هذا القطاع .. مذكراً بدور الرواد الذي اسهموا بدورهم في البدايات الأولى، مؤكدا على أن جهود العاملين في القطاع سوف يدفع بقطاع الاتصالات إلى المستوى المطلوب، رغم شحة الإمكانات.

من جانبه أشار مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات المهندس صادق مصلح إلى أن هذا المشروع يتمثل بمستوى النهوض الذي تشهده اليمن في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حيث يرتقي قطاع الاتصالات إلى أهم القطاعات الرائدة في اليمن بمثل هذه المشاريع والتي تواكب تطورات العصر الهائلة والمتسارعة.

ولفت الى أن المشروع سيكون له بالغ الاثر في إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وإحداث التنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف شئون الحياة.

وأضاف أن المؤسسة العامة للاتصالات تنفذ مشروع المليون خط بتمويل ذاتي ، وذلك على مرحلتين تشمل المرحلة الاولى تنفيذ 700 ألف خط هاتفي ، بينما تشمل المرحلة الثانية من المشروع تنفيذ 300 ألف خط.. مبينا ان من اجمالي المليون خط ستوجه 473 ألف خط لدعم مشاريع الهاتف الثابت والاتصالات الريفية ، بينما تخصص 527 ألف خط لدعم نقاط الانترنت عريض النطاق لاستيعاب الطلب المتزايد .

وأشار الى ان المشروع سيسمح بتحقيق نقلة نوعية في قطاع الاتصالات ، ومضاعفة عدد مشتركي الهاتف الثابت ، والانترنت عريض النطاق في مختلف المحافظات ، والبالغة اعدادهم حتى يونيو 2013 م 900 ألف مشترك في الهاتف الثابت و 180 ألف مشترك في الانترنت .

البرلمان يستعرض تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية

■ صنعاء / سبأ:

أجرى مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي نقاشاً عاماً حول المقترحات المقدمة من رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس بشأن عدم التجاوب مع ما تقدمه الحكومة من مشاريع قوانين واتفاقيات في ظل المواقف والتصريحات المتشنجة لبعض الوزراء تجاه مجلس النواب .

إلا أن رئيس المجلس رأى عدم الانجرار وراء ذلك مفضلاً مراعاة أهمية المصالح العليا لليمن وإعطاءها الأولوية في نشاطه التشريعي والرقابي ومعالجة أية قضايا أخرى في إطار نصوص الدستور والقوانين النافذة ذات الصلة .

وفي ضوء ذلك استعرض المجلس تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن اتفاقية المشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة (أو، إم، في) ميريه قطاع (86) أبستريم جي إم بي إتش، وشركة سينوبك انترناشونال بتروليم اكسبلوريشن أند برودكشن كربوريشن، وشركة سمت بتروليم ليمتد، والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز بالقطاع رقم (86) منطقة (جنوب العقلة) محافظة (شبوة) المقدرة مساحته ب (652) كم2 ، بحضور وزير النفط والمعادن الاخ أحمد عبدالله دارس.

وقد رأت اللجنة في تقريرها أن الدولة سوف تحصل بموجب هذه الاتفاقية على عدد من المنح المالية التي يصل أغلبها إلى أضعاف مبالغ المنح التي تم الحصول عليها بموجب الاتفاقيات السابقة.

ولاحظت اللجنة أن هذه الاتفاقية قد نصت صراحة على أن مرحلة التنمية والتي تبدأ من أول اكتشاف تجاري للنفط ستستمر لمدة عشرين عاماً ، ويمكن تمديدها لمدة خمسة أعوام إضافية ، وسوف يخضع التمديد لأحكام وشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين الوزارة والمقاول ، لكن ذلك التمديد لن يكون ملزما تجاه أي من الطرفين إلا بصدور قانون للموافقة على ذلك التمديد طبقاً للإجراءات الدستورية في الجمهورية اليمنية ، الأمر الذي يؤكد ضرورة موافقة مجلس النواب على أي تمديد للاتفاقية أو تعديل للأحكام والشروط الواردة فيها .

وترى اللجنة أن هذا من الجوانب الإيجابية التي تضمنتها هذه الاتفاقية، كما لاحظت اللجنة في تقريرها أن هذه الاتفاقية تضمنت عدداً من المنح والمساهمات الأخرى التي يدفعها المقاول والمتمثلة في (منحة التدريب ، منحة الدعم المؤسسي ، مساهمة البحوث والتطوير) سوف تورد لصالح وزارة النفط والمعادن والتي يصل مجموعها السنوي إلى /550/ ألف دولار أمريكي، هذا بخلاف ما تتحصل عليه الوزارة من مبالغ ومنح مشابهة من جميع الشركات العاملة الأخرى في الجمهورية اليمنية.

وترى اللجنة أن هذه المنح والمساهمات التي سيدفعها المقاول بموجب هذه الاتفاقية تفوق حاجة الوزارة ويتعين توريدها لصالح الخزينة العامة للدولة .

وسيناقش ويصوت المجلس على هذه الاتفاقية في جلسة أخرى .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى رسالة اعتذار وزير النفط والمعادن الأخ أحمد عبدالله دارس عن عدم حضور الجلسة الماضية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى .

السعدي يشيد بإسهامات البنك الدولي في دعم مسارات التنمية

■ صنعاء / سبأ:

بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع المدير التنفيذي للبنك الدولي « ميرزا حسن » جملة من القضايا المتصلة بالتعاون بين اليمن والبنك الدولي وسبل تعزيزه وتطويره بما يخدم الأهداف المشتركة .

وفي مستهل اللقاء رحب وزير التخطيط والتعاون الدولي بالمدير التنفيذي للبنك الدولي في زيارته الحالية لليمن مشيدا بالدور الفاعل الذي يضطلع به البنك الدولي في دعم مسارات الاستقرار والتنمية في اليمن .

ونوه الوزير السعدي بحرص البنك الدولي على الايفاء بتخصيص تعهداته المقدمة لليمن خلال مؤتمر الرياض للمانحين معتبرا أن البنك يمثل أنموذجا للمؤسسات الانمائية الدولية التي سارعت الى الايفاء بتعهداتها التمويلية عبر تخصيص التمويلات المرصودة لليمن والتوقيع على الاتفاقيات التنفيذية للبدء بتنفيذ المشاريع التى تندرج ضمن قائمة الالويات الحكومية المحددة في برنامج الاستقرار المرحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامين» 2012م- 2014م .

من جهته جدد المدير التنفيذي للبنك الدولي حرص البنك على مواصلة تقديم الدعم الاقتصادي لليمن مشيدا بمستوى التعاون المشترك القائم بين البنك الدولي واليمن .

وأشاد المدير التنفيذي للبنك الدولي بمستوى تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي وأداء قيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تعزيز اطر التعاون القائمة بين اليمن والبنك الدولي ومجتمع المانحين لليمن .

حضر اللقاء نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي ووكلاء الوزارة لقطاع خطط التنمية المهندس عبدالله الشاطر والدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري وبرمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبد المجيد والوكيل المساعد لقطاع المشاريع الممولة خارجيا المهندس محمد المسوري ورئيس المكتب الفني الدكتور علي الجبل .

مناقشة مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر في صنعاء

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

تختتم اليوم بالعاصمة صنعاء ورشة العمل الخاصة باستعراض ومناقشة مشروع قانون مكافحة البشر التي تنظمها على مدي يومين في الفترة 22-23 يونيو الجاري وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .

وفي افتتاح الورشة أكدت وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور أهمية صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر لمعالجة المشكلة من جذورها ومن المنطلق الصحيح.

وقالت إن الوزارة قد تقدمت ببعض الملاحظات والإضافات على مشروع القانون المعد من قبل وزارة العدل والتي تأمل ان يتم الأخذ بها وتضمينها في المشروع الذي سيرفع الى مجلس الوزراء .

وأوضحت ان الاتجار بالبشر مشكلة حقيقية وقد باتت تمثل ظاهرة عالمية تعاني منها كافة البلدان وما لم تعالج ستستمر وتتزايد تداعياتها وتأثيرها .

وأشارت الى أن هناك الكثير من الجهود قد بذلت من قبل الجهات المعنية في بلادنا غير انها كانت تتم على استحياء ويتم التعاطي مع القضية بطريقة خجولة ولم يكن هناك اعتراف بالمشكلة .

ولفت الى أن بلادنا ما تزال مفتوحة وتستقبل العديد من اللاجئين من مختلف الدول التي تشهد صراعات .

وقالت أن الجهود المبذولة لم تفض الى معالجات جذرية ،وان المرحلة التي نعيشها هي مرحلة التغيير قد اتاحت الفرصة لتناول الموضوع بشجاعة كونها مشكلة وظاهرة ومعالجتها ينبغي ان تنطلق من المنطلق الصحيح وهو التشريعات والقوانين .

وأملت ان يتجاوز البرلمان الإشكالية التي يمر بها ويصل الى توافق حتى يقوم بدوره في هذه المرحلة المهمة .

ونوهت بما قامت به وزارة حقوق الإنسان من جهود لمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء إدارات مختصة بهذا الجانب لضمان الاستمرارية في العمل.. مؤكدة أهمية دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والدينية للتوعية بخطورة هذه المشكلة واستهجان من يمارسها .. متمنية من الداعمين مواصلة تقديم الدعم الفني وبناء القدرات البشرية والأجهزة الوطنية المعنية بهذا المجال ودعم جهود الحشد والمناصرة لمكافحة هذه الظاهرة.

من جانبه أوضح القاضي عبد الكريم باعباد وكيل وزارة العدل أن مكافحة الإتجار بالبشر في بلادنا قد حظيت باهتمام الجهات المعنية في الحكومة وذلك انطلاقا من إدراكها بالخطورة المتزايدة لهذه الجرائم خصوصاً على الأطفال والفتيات والنساء كونهم الأكثر تأثرا بها .

وقال إن بلادنا تعاني من مختلف صور الممارسات وقد بذلت جهود كبيرة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر. وفي سبيل ذلك قامت وزارة العدل بتبني مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر .

وأشار الى أن الورشة تحتل أهمية كبيرة من خلال ما ستعرضه وتناقشه في هذا الجانب إضافة الى ما ستقدمه من رؤية واضحة لما احتواه مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر .. مشيداً بالجهود التي قطعتها الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر .

من جهته استعرض مدير عام الدفاع الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل جهود اليمن في مجال مكافحة تهريب الأطفال .

وقال إن الفقر والبطالة وضعف الوعي لدى الأطفال والفتيات هي من ابرز العوامل التي ساهمت في انتشار الظاهرة في بلادنا .

وأوضح أن التنبؤ بهذه المشكلة قد بدأ عام 2003 م وقد نفذت العديد من الدراسات الميدانية التي بينت أسباب انتشار الظاهرة والجهود التي بذلتها الدولة لمكافحة الاتجار بالبشر .. متمنيا سرعة صدور القانون وتطبيقه.

بدوره قال اظفر خان من منظمة العمل الدولية في اليمن أن الاتجار بالبشر قضية متفشية في المفهوم وفي الواقع العملي ولا يمكن السيطرة عليها على مستوى واحد أو بواسطة سلطة واحدة.

وأشار الى أن المبادرة الأخيرة للحكومة اليمنية لمواجهة المشكلة بشكل مباشر من خلال إعداد مسودة تشريع تحظى بالترحيب ويمكن أن يستفيد منه الجميع.. موضحا أن منظمة العمل الدولية ومنذ نشأتها عام 1919م أدركت المشكلات المتعلقة بالاتجار بالعمال وعواقبها الملازمة لها، وقد تم النص على هذه المخاوف في ميثاق المنظمة وتم التعبير عنها كذلك في إعداد المعاهدات الخاصة بحماية ضحايا هذه الظاهرة الفظيعة التي تستغل هشاشة أوضاع الناس وضعفهم بالأساس.

ولفت الى أن انعدام المعلومات الجيدة والدقيقة والشاملة يعتبر عقبة أمام صناع السياسة والجهات الفاعلة الأخرى التي تجد نفسها مقيدة في إعداد السياسات المستهدفة التي يمكن أن تتعاطى بفعالية وأن تضع حداً للاتجار بالبشر.. مؤكدا دعم المنظمة لأجندة الحكومة في اعداد تشريع قانوني لمكافحة الاتجار بالبشر ووضع خبراتها المكتسبة في خدمة الحكومة اليمنية.

حضر افتتاح الورشة عدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة وممثلين عن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام .